http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1850) السنة السابعة - السبت (17) تموز 2010

الامير تشارلز يشارك مانديلا في عيد ميلاده الثاني و التسعين .. ا ف ب

# الكونغرس يخول أوباما إصلاح وول ستريت

**واشنطن / ا ف ب**

صادق الكونغرس الاميركي عقب آخر تصويت لمجلس الشيوخ على الصيغة النهائية لاكبر اصلاح لنظام الضبط المالي منذ الثلاثينيات، مانحا بذلك الرئيس باراك اوباما نصرا تشريعيا مهما.واكد اوباما في البيت الابيض ان تطبيق الاصلاح سيضع حدا «للصفقات المريبة» التي ادت بالنظام المالي الأميركي الى أزمة خريف ٢٠٠٨ وأغرقت اقتصاد البلاد في الفوضى. واعتبر اوباما ان القانون الذي سيتم إصداره الأسبوع المقبل، سيساعد على بناء اقتصاد «مبتكر وخلاق وتنافسي» يكون اقل عرضة للبلبلة ولن يلزم دافعي الضرائب بدفع ثمن اخطاء شركات وول ستريت العملاقة.وقد تعرضت ادارة اوباما الى ضغط خلال الاسابيع الاخيرة خصوصا بسبب ارتفاع نسبة البطالة الى درجة عالية تقارب ١٠٪ انذرت باحتمال خسارة مقاعد في الكونغرس في الانتخابات التشريعية المقررة في تشرين الثاني.لكن يوم الخميس الماضي كان افضل مع تصويت الكونغرس ووقف تسرب النفط في خليج المكسيك. وصادق مجلس الشيوخ على الوثيقة بستين صوتا مقابل ٣٩. وكان مجلس النواب صادق على مشروع القانون في ٣٠ حزيران ب٢٣٧ صوتا مقابل ١٩٢. ويهدف النص الواقع في اكثر ٢٣٠٠ صفحة ويحمل اسم «دود اند فرانك» -اسما معداه الرئيسيان السناتور كريس دود والنائب بارني فرانك- الى توسيع مراقبة عناصر الضبط الى قطاعات كاملة من النظام المالي كانت غير مراقبة، كما ينص على انشاء هيئة حماية مستهلكي المنتوجات المالية في البنك المركزي ومنع انقاذ كبرى المؤسسات المالية على حساب دافعي الضرائب.

وصوت الديمقراطي روس فينغولد ضد المصادقة على الاصلاح معتبر انه لا يتوفر فيه ما يكفي لضبط النظام المالي بشكل فعال في حين صادق عليه في المقابل ثلاثة جمهوريين -اوليمبيا سنوي وسوزن كولينس وسكوت براون- مما ضمن للديمقراطيين الستين صوتا الضرورية. واعرب الجمهوريون الآخرون عن معارضتهم مشروع القانون معتبرين خصوصا انه يعطي صلاحيات مبالغ فيها لعناصر ضبط لم تتمكن من الحؤول دون وقوع الازمة المالية الاخيرة. ودعا بعض النواب الجمهوريون الى الغاء القانون قبل المصادقة عليه.وصرح رتشارد شلبي المسؤول الجمهوري في اللجنة المصرفية ان «هذا المشروع يزيد في اتساع بيروقراطية الدولة الفدرالية وفرض مراقبة الادارة على نشاطات القطاع الخاص».وتشكل المصادقة على هذا الاصلاح ثاني انتصار تشريعي كبير لاوباما هذه السنة بعد اصلاح نظام التامين الصحي في آذار.وبين الاجراءات البارزة الاخرى في النص، فقرة تدعو الى مراقبة افضل لسوق المنتجات المشتقة الهائلة. وكانت ادوات المضاربة تلك في صلب الازمة المالية الاخيرة في الولايات المتحدة

شكوك حول صفقة في قضية العالم الإيراني

# مسؤولون أمريكيون: أميري عميل قديم للـ «سي آي أيه»

**واشنطن / وكالات:**

فجرت صحيفة واشنطن بوست مفاجأة كبيرة، ونقلت عن مسؤولين أمريكيين القول إن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية «سي.آي. أيه» دفعت للعالم النووي الإيراني شهرام أميري خمسة ملايين دولار في مقابل تقديم معلومات عن برنامج طهران النووي.وذكرت الصحيفة أن شهرام أميري غير ملزم بإعادة الأموال لكنه قد لا يستطيع الوصول اليها بعد ان أنهى «تعاونا ملموسا» مع الوكالة وعاد إلى وطنه.وقال مسؤول أمريكي «كل ما حصل عليه هو الآن ليس في متناول يده بفضل العقوبات المالية على إيران لقد ذهب لكن أمواله لا، لقد حصلنا على المعلومات التي كانت لديه والإيرانيون حصلوا عليه الآن».ونقلت واشنطن بوست عن مسؤولين طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم قولهم إنهم يعتقدون بأن مغادرة أميري المفاجئة للولايات المتحدة ربما ترجع لقلقه من أن تؤذي الحكومة الإيرانية أسرته.وذكرت الصحيفة أن طلب أميري هذا الإسبوع إعادته إلى وطنه فاجأت المسؤولين الأمريكيين الذين قالوا إنه كان يعمل مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية منذ أكثر من عام.وقال مسؤول أمريكي لواشنطن بوست إن المبلغ الذي دفع لأميري يعكس قيمة المعلومات التي حصلت عليها واشنطن.

وأضاف «الدعم يتناسب مع ما يفعله الشخص بما في ذلك التحقق من المعلومات التي حصلوا عليها أنت لا تعطي بدون مقابل.»

### تكهنات عن صفقة

وأثارت عملية الاختفاء والظهور المفاجئ لأميري تكهنات حول وجود صفقة بين الولايات المتحدة وإيران، وهو الأمر الذي تنفيه إيران بشدة. ووعدت السلطات الإيرانية بكشف المزيد عن ملابسات اختفاء وظهور أميري، وما تردد عن وجود صفقة مع واشنطن للإفراج عنه مقابل إفراج طهران عن ثلاثة أمريكيين محتجزين لديها.ورغم نفي طهران وجود صفقة، إلا أن ما يجمع عليه كثيرون هو أن وراء عودته صفقة ليس من السهل تجاهلها في ضوء معلومات أكدت وجود حسن فرحي، معاون وزير الخارجية الإيراني، في واشنطن خلال الأيام القليلة التي سبقت نقل أميري إلى مكتب رعاية المصالح الإيرانية بالسفارة الباكستانية في واشنطن.وتشير معلومات إلى أن المسؤول الإيراني الرفيع بحث في مبنى السفارة الباكستانية التي ترعى المصالح الإيرانية ترتيبات عودة أميري حتى قبل أن ينقله لها رجل أمن أمريكي. ولا يُستبعد أن تفتح عودة أميري باب سجن إيفين للإفراج عن ثلاثة أمريكيين محتجزين منذ العام الماضي.لكن رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان علاء الدين بروجردي، نفى وجود صفقة، موضحاً أنها قد تكون ممكنة إذا أفرجت واشنطن عن ١٢ إيرانياً معتقلين في الولايات المتحدة. وقال بروجردي أمام البرلمان الذي عقد جلسة خاصة تتعلق بقضية شهرام أميري «إن الخطأ الذي اقترفه الأمريكيون هو أنهم تصوروا أن شهرام أميري عالم نووي، وعندما تأكد لهم أنه مجرد أستاذ جامعي، تركوه يعود إلى دياره بسلام». من جانبه، قال وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي أن شهرام أميري تعرض لعملية اختطاف، وأن بلاده تحتفظ بحقها في التعامل مع القضية كما تشاء. وأضاف «كان من الواضح أنه حادث خطف. نحن نحتفظ بحقنا في التعامل مع هذه القضية بالطريقة التي نراها مناسبة. لقد طلبنا عدة مرات من الولايات المتحدة إعادة هذا العالم الإيراني إلى موطنه».وقال اميري للصحفيين امس الاول في مطار طهران الدولي حيث كانت في استقباله زوجته وكذلك نائب وزير الخارجية الايراني حسن قشقوي «ليس لي اية علاقة بنطنز وفوردو (موقعين لتخصيب اليورانيوم). كانت لعبة من الحكومة الاميركية لممارسة ضغط على ايران». واضاف «لم اقم باية ابحاث في المجال النووي. انا باحث بسيط اعمل في جامعة مفتوحة امام الجميع وليس فيها اي سر».وبدا اميري مبتسما وملوحا بشارة النصر عند وصوله الى مطار طهران، حسب مراسلة وكالة فرانس برس.ونفت الولايات المتحدة ان يكون اميري ارغم على المجيء الى الاراضي الاميركية. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية فيليب كراولي «لا احد اجبره على المجيء الى هنا او على المغادرة».وامام سيل الاسئلة المتعلقة بأميري التي انهال بها الصحافيون على كراولي قد، قال المتحدث باسم الخارجية الاميركية «لن اتحدث اكثر عن اميري، لقد غادر الولايات المتحدة ويعود اليه ان يقرر ما اذا كان يعتزم الحديث عن تجربته هنا ام لا. لقد اعطيتكم كل ما لدي».

وكان كراولي اكد سابقا ان اميري كان يقيم في الولايات المتحدة «بصفته مواطنا عاديا»، مؤكدا ان تسجيلات الفيديو على موقع يوتيوب عن اميري «متناقضة».وكان اميري قال في مقابلة مع شبكات التلفزيون الايرانية الحكومية انه موجود في مكاتب رعاية المصالح الايرانية في واشنطن بعدما نجح في الفرار من الاستخبارات الاميركية.واضاف اميري «فوجئت فعلا بتصريحات وزيرة الخارجية الاميركية (هيلاري كلينتون) التي قالت إني كنت حرا هناك واني ذهبت بمحض ارادتي. لم اكن حرا. كنت بحراسة رجال مسلحين من الاستخبارات الاميركية». واوضح «في الشهرين الاولين، تعرضت لاسوأ عمليات التعذيب الجسدي والمعنوي». وبحسب وسائل الاعلام الايرانية فان شهرام اميري هو «باحث في النظائر المشعة الطبية في جامعة مالك الاشتر» التابعة للحرس الثوري.وذكرت صحيفة واشنطن بوست الخميس ان اميري حصل على خمسة ملايين دولار من وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي ايه) لتقديم معلومات عن البرنامج النووي الايراني. وقالت «واشنطن بوست» ان اميري «ليس مجبرا على اعادة الاموال لكنه لا يتمكن من الوصول اليها بعدما قطع تعاونه مع وكالة الاستخبارات المركزية وفق ما وصفه مسؤولون اميركيون، وعاد الى ايران فجأة».وفي اواخر آذار، افادت شبكة التلفزيون الاميركية «ايه بي سي» ان اميري منشق ويتعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية (سي آي ايه).لكن في حزيران بث التلفزيون الايراني الحكومي شريط فيديو يؤكد ان اميري محتجز قرب تاكسن في ولاية اريزونا جنوب غرب الولايات المتحدة.وبعد فترة قصيرة بث شريطا آخر ظهر فيه عالم الفيزياء الذي اكد انه فر من الاستخبارات الاميركية وموجود في فيرجينيا.

# وزير تركي: أنقرة لم تدر ظهرها للغرب

**انقرة / وكالات**

قلل وزير تركي من اهمية ما تردد عن ان بلاده بدأت تدير ظهرها للغرب مقابل علاقات اوثق مع جيرانها في المنطقة. وقال وزير التجارة الخارجية التركي ظافر جاكليان، في تصريحات نقلتها وكالة اسوشيتدبرس برس، ان زيارته المرتقبة للولايات المتحدة الهادفة الى تحسين مستوى التبادل التجاري بين البلدين ما هو الا دليل على ان انقره ملتزمة بتطوير وتنمية العلاقات مع الشركاء الغربيين والشركاء عموما في أنحاء العالم.وأوضح الوزير التركي ان علاقات بلاده الاقتصادية مع الولايات المتحدة اقل بكثير من الطموح المرجو، وهي تحتاج الى ان تتضاعف عدة مرات خلال السنوات القليلة المقبلة.واكد الوزير جاكليان ان تركيا ملتزمة بمبدأ الانفتاح التجاري على كل الشركاء التجاريين في العالم، ومنهم الولايات المتحدة.وأشار الى ان حصة تركيا من حجم المبادلات التجارية الامريكية ضئيل جدا، وانه لا مجال للحديث عن تحول في السياسة التركية من الغرب إلى الشرق.ومن المنتظر ان يغادر الوزير التركي اليوم السبت الى ولايات الينوي وكاليفورنيا وجورجيا وتكساس، بهدف البحث في استراتجية لتطوير حجم التبادل التجاري مع هذه الولايات كل على انفراد.وتعتبر الولايات المتحدة سابع اكبر شريك تجاري لتركيا، في حين تحتل تركيا المرتبة ٤٨ بين شركاء الولايات المتحدة التجاريين، حيث يبلغ حجم التجارة البينية نحو ١١،٨ مليار دولار سنويا.

# مجلس الدوما يوسّع صلاحيات الأجهزة الروسية الخاصة

**موسكو / ا ف ب**

صوت النواب الروس امس الجمعة في ثالث وآخر قراءة، على قانون يوسع صلاحيات اجهزة الاستخبارات (اف.سي.بي، كي.جي.بي سابقا) اقترحه الرئيس ديمتري مدفيديف وانتقده المدافعون عن حقوق الانسان. وتمت المصادقة على القانون ب٣٥٤ صوتا مقابل ٩٦ في مجلس الدوما (النواب).ويسمح القانون للاجهزة الخاصة بتوجيه «تحذيرات» لكل شخص يشتبه في انه «يوفر ظروفا» مواتية لتدبير جريمة.وينص القانون على ان اي شخص او مؤسسة تعرقل عمل احد عملاء اف.سي.بي يمكن ملاحقته وفرض غرامة عليه تتراوح من ٥٠٠ الى خمسين الف روبل (١٣ الى ١٣٠٠ يورو) او حبسه لمدة اقصاها اسبوعين.وانتقدت المعارضة الروسية والمدافعون عن حقوق الإنسان مشروع القانون بشدة خشية العودة الى الاعتقالات. وأدخلت تعديلات على نص القانون بين القراءتين الأولى والثانية فحذفت منه البنود الاكثر اثارة للجدل كالتي تجعل التحذيرات ملزمة قضائيا وتنص على استدعاء الشخص المعني.

# تناقص عدد هجمات القراصنة في أنحاء العالم

**واشنطن / وكالات**

أفاد المكتب الدولي للشؤون البحرية بتناقص عدد الهجمات التي يشنها القراصنة في أنحاء العالم خلال النصف الأول من العام الحالي، إلا أنه أشار إلى أن القراصنة الصوماليين يوسعون نطاق أنشطتهم ويكتسبون قدرات أكبر. وما يزال الساحل الصومالي بؤرة النشاط الرئيسية للقراصنة الصوماليين مع اتساع المساحة التي يتحركون فيها، حسبما قال مدير المكتب بتنغال موكوندان. وأضاف «حقيقة الأمر أن القراصنة الصوماليين يوسعون الرقعة التي يمارسون فيها هجماتهم أكثر مما كانوا يفعلون من قبل. والحديث هنا عن ابتعادهم عن الساحل حوالي ألف ميل لمهاجمة السفن، واعتلائها واختطافها فيما بعد ثم العودة بها إلى الصومال حتى الحصول على الفدية التي يطلبونها». وقد سجل مكتب الشؤون البحرية حدوث ١٩٦ حالة قرصنة في الأشهر الستة الأولى من هذا العام، ويقل ذلك بنسبة ٢٠ بالمئة عن الفترة نفسها من العام الماضي. وأضاف موكوندان «أن قوات البحرية الأجنبية التي عملت في خليج عدن منذ عام ٢٠٠٩ ساهمت في كبح جماح القراصنة الذين يجوبون المنطقة» إلا أنه قال إن من الصعب السيطرة على الموقف في المحيط الهندي». وقال «إنها مساحة بالغة الاتساع من البحر بحيث يصعب على قوات البحرية مراقبتها بفعالية والتصدي لمن يجوبها، على عكس ما يجري بنجاح في خليج عدن». وحسبما جاء في تقرير للمكتب الدولي للشؤون البحرية فقد قتل أحد أفراد طاقم إحدى السفن، وأختطف ٥٩٧ وأصيب ١٦ بجراح في النصف الأول من العام الحالي. واختتم موكوندان حديثه قائلا «إننا نشهد توقفا في الوقت الراهن بسبب فصل الأعاصير الموسمية في المحيط الهندي حيث لا يمكن للقراصنة الصغار العمل، لكن هذه الأعاصير ستنحسر مع نهاية أغسطس/ آب حيث نتوقع عودة نشاط القراصنة من جديد».

نوافذ

جلسة استماع حول القضية في مجلس الشيوخ

# سفير بريطانيا في واشنطن: الإفراج عن المقرحي كان «خطأً»

**لندن / وكالات:**

صرح السفير البريطاني في الولايات المتحدة ان الحكومة البريطانية تعتقد ان قرار اسكتلندا الافراج عن الليبي عبد الباسط المقرحي كان «خطأ» بينما أعلنت لجنة في مجلس الشيوخ الأميركي انها ستعقد جلسة استماع في نهاية الشهر الجاري حول هذا القرار.والمقرحي هو الشخص الوحيد الذي ادين بالاعتداء الذي اسفر عن مقتل ٢٧٠ شخصا في تفجير طائرة مدنية أميركية فوق بلدة لوكربي الاسكتلندية في ١٩٨٨.وقال نايجل شينوالد في واشنطن ان «الحكومة البريطانية الجديدة ترى ان اطلاق سراح المقرحي كان خطأ»، مشددا في الوقت نفسه على ان صلاحية البت في المسائل القضائية تعود الى اسكتلندا بموجب قوانين البلاد.وتابع ان «الحكومة البريطانية تشعر باسف عميق للاسى الذي سببه اطلاق سراح المقرحي لأسباب إنسانية، الى اسر ضحاياه في بريطانيا والولايات المتحدة على حد سواء». وحكم على المقرحي في ٢٠٠١ بالسجن مدى الحياة. لكن القضاء الاسكتلندي اطلق سراحه في آب/ اغسطس ٢٠٠٩، مؤكدا انه يعاني من مرض السرطان في مراحله الاخيرة وسيتاح له بذلك ان «يموت في ليبيا».وصرح الطبيب المتخصص بالسرطان كارول سيكورا الذي قدم العام الماضي تقييما للحالة الصحية للمقرحي بطلب من الحكومة البريطانية، انه يمكن ان يعيش عشر سنوات.وكان البروفسور سيكورا الذي نقلت صحيفة صنداي تايمز البريطانية تصريحاته الاسبوع الماضي، توقع العام الماضي الا يعيش المقرحي اكثر من ثلاثة أشهر.واشار شينوالد الى ان رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون الذي تولى مهامه في ايار/مايو الماضي، اكد مجددا اعتراضه على اطلاق سراح الليبي.واضاف ان كاميرون «قال في تلك الفترة انه يعتقد ان قرار الافراج عن المقرحي خاطىء وانه يتفهم القلق الذي اثاره» هذا القرار.لكنه اضاف «نعارض قرار اطلاق سرح المقرحي، لكننا نحترم في الوقت نفسه استقلال القضاء». واشار الى ان «تحقيق لجنة القضاء في البرلمان الاسكتلندي خلص في شباط/فبراير الماضي الى ان السلطة التنفيذية الاسكتلندية اتخذت قرارها هذا بنية حسنة وعلى اساس الادلة الطبية التي قدمت لهم وحسب الأصول المتبعة».ونص بيان الحكومة الاسكتلندية على ان المقرحي لا يمكن ان يعود الى السجن. وقال «علينا ان نقبل بان وثيقة اطلاق سراحه لا تتضمن آلية تنص على اعادة شخص افرج عنه لاسباب انسانية، الى السجن اذا عاش مدة اطول مما توقعه الاطباء». وكان اربعة من اعضاء مجلس الشيوخ الاميركي دعوا الى التحقيق في معلومات تفيد ان المجموعة النفطية البريطانية بريتش بتروليوم (بي بي) مارست ضغوطا على الحكومة البريطانية لاطلاق سراح المقرحي من اجل الحصول على عقد نفطي مربح في ليبيا. لكن الحكومة البريطانية نفت في بيان وجود اي عقد للافراج عنه. وقالت ان «الادعاءات التي نشرت في الصحف بان المقرحي اطلق سراحه من اجل عقد لبي بي وان الحكومة الليبية غطت نفقات الادلة الطبية التي اعتمدت عليها السلطة التنفيذية في اسكتلندا غير صحيحة». ومع ذلك، اعلنت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي انها ستدرس قرار اطلاق سراح المدان في قضية لوكربي في جلسة استماع ستعقدها في ٢٩ تموز.وقال رئيس اللجنة السناتور الديموقراطي جون كيري «يجب ان ندرس في العمق الاسباب التي أفضت إلى إطلاق سراح الشخص الوحيد المدان في هذه الجريمة الرهيبة».واوضح روبرت مينينديز الذي سيترأس جلسة الاستماع ان اللجنة ستستمع الى «خبراء من الحكومة ومن بريتش بتروليوم.واضاف السناتور الديموقراطي الذي كان من اعضاء مجلس الشيوخ الذين تحدثوا عن دور لبي بي في اطلاق سراح المقرحي «نريد الحصول على اجوبة».من جهته، اكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية فيليب كراولي ردا على سؤال خلال لقائه اليومي مع الصحافيين الخميس ان الولايات المتحدة اعتبرت دائما ان قرار اطلاق سراح المقرحي خطأ.وقال «قبلنا ظاهر القضية الذي نقلته لنا السلطات الاسكتلندية بان القرار إنساني ويستند الى معلومات طبية متوفرة لديهم».

# موسكو مستعدة لتزويد إيران بالنفط رغم العقوبات